تقدير الحجم الأمثل للمعونات الخارجية للاقتصاد البحريني

هشام حنضل عبد الباقي

قسم الاقتصاد والتمويل،
كلية إدارة الأعمال ـ جامعة البحرين.

أولاً: مشكلة البحث وأهميته

تمارس المعونات الخارجية دوراً هاماً في علاج اختناق المدخرات المحلية واختناق النقد الأجنبي في الاقتصاد القومي، إذ تساهم في توفير التمويل اللازم لتنفيذ الاستثمارات المطلوبة وكذلك توفير النقد الأجنبي اللازم لشراء مستلزمات الإنتاج المستوردة، فضلاً عن الآثار الأخرى المباشرة ـ وتتمثل في زيادة تكوين رأس المال الثابت ومن ثم حجم الاستثمار القومي ـ وغير المباشرة ـ وتتمثل في الآثار الخارجية الإيجابية ونقل تقنية عالية مما يعنى زيادة الإنتاجية ـ التي تمارسها تلك التدفقات على الاقتصاد القومي، الأمر الذي يساهم في دفع عجلات التنمية والرفاهة الاقتصادية.

تعجز المدخرات المحلية في معظم الدول المتخلفة عن تمويل الاستثمارات المطلوبة، لذلك تعاني غالبية تلك الدول اختناقاً في المدخرات المحلية (Domestic Saving Bottleneck). وفى بعض الأحيان تكون المدخرات المتاحة كافيه لتمويل الاستثمارات المطلوبة ولكن قد لا تستطيع الدولة تنفيذ هذه الاستثمارات نظراً إلى عدم توافر النقد الأجنبي اللازم لشراء السلع الرأسمالية والوسيطة المستوردة واللازمة لتنفيذ الاستثمارات المرغوبة. وهذا يعني وجود اختناق في النقد الأجنبي (Foreign Exchange Bottleneck). ويعكس النوع الأول من الاختناقات قضايا جوهريه تختلف عن القضايا التي يعكسها النوع الثاني. فالاختناق في المدخرات المحلية تنشأ عن تزايد الاستهلاك بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى الإنتاج، ومن ثم فإن ترشيد الاستهلاك من جهة وتعبئة المدخرات القومية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار المنتج من جهة أخرى كفيلان بتخفيف حدة هذا الاختناق أو القضاء عليه تماماً، أما الاختناق في النقد الأجنبي، فينشأ أساساً من النقص في حصيلة الدولة من الصادرات، وهو النقص الذي يرجع بدوره إما إلى تدهور معدل التبادل الدولي وإما إلى ركود الطلب العالمي على الصادرات. ويعكس هذا النوع من الاختناق ضعف قدرة الاقتصاد القومي على الاستيراد، حيث تتوقف القدرة الاستيرادية للاقتصاد القومي على حصيلته من النقد الأجنبي.

وتتبلور مشكلة البحث في أن الدول المتخلفة، ومنها الدول العربية، تعاني بصفة عامة انخفاض حجم المنساب إليها من التمويل الأجنبي من جهة ـ ويرجع ذلك إلى الكثير من الأسباب، منها عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وعدم تبني سياسات لتشجيع تدفقات رؤوس الأموال ـ وضعف الاستفادة من تلك الأموال من جهة أخرى ـ ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة منها ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي وتبني سياسات تتسم بقصر النظر، حيث تعمل على تلبية الاحتياجات الحالية من الاستهلاك للسلع والخدمات من دون تبني سياسات تكفل دفع الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد، وقد يقل حجم المعونات الخارجية المنسابة إلى الاقتصاد القومي أو يفوق أو يعادل الحجم الممكن الاستفادة منه داخل الاقتصاد القومي في مجالات منتجة. ومن هنا تأتي أهمية تحديد الحجم الأمثل الواجب انسيابه من المعونات الخارجية.

ويتعرض البحث بعد المقدمة لإطار نظري يبين فيه أهمية المعونات الخارجية للاقتصاد في الدول المتخلفة، وعلاقة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي بالمعونات الخارجية ومصادر تمويل الاستثمار في الدول المتخلفة، ويتعرض أخيراً للمناخ الاستثماري في البحرين، ثم ينتقل البحث للتعرض للدراسات السابقة ويبين الباحث بعد ذلك الهدف من البحث ثم يشرح النموذج المستخدم في تقدير حجم المعونات الأمثل ومصادر البيانات، ويفسر أخيراً النتائج المستخلصة، ويختم بخلاصة للبحث.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

١ ـ أهمية المعونات الخارجية للدول المتخلفة

لا ريب في أن تأثير المعونات الخارجية يتوقف على درجة الاستفادة منها في زيادة الاستثمار القومي. ويأتي التأثير الإيجابي للتدفقات الأجنبية للاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع من ناحية، وتقليل الفجوة التنموية والتقنية بين الدول المضيفة لتلك التدفقات وبين الدول المتقدمة، واستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يعكس أقصى إنتاج يمكن تحقيقه باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة وأفضل فنون الإنتاج المتاحة، من ناحية أخرى. وعلى هذا، عندما يوظف المجتمع موارده كلها بأعلى كفاءة متاحة، فإنه ينتج كميات من المنتجين المقيسين على المحورين، الأفقي والرأسي، تقع على منحنى إمكانيات الإنتاج. ويحدد ميل منحنى إمكانيات الإنتاج عند أية نقطه الكمية التي يجب أن يضحي بها أحد المنتجين من أجل تحرير موارد تكفي لإنتاج وحدة واحدة إضافية من المنتج الآخر. ويطلق على النسبة بين الكمية المضحى بها من أحد المنتجين وبين الوحدة الواحدة الإضافية من المنتج الآخر معدل الإحلال الحدي. وتحقق النقاط التي تقع على المنحنى الكفاءة الاقتصادية المثلى للمجتمع. غير أنه إذا كان المجتمع يعاني معوقات التنمية الاقتصادية، ومن ثم عدم القدرة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديه، فإن مستوى الإنتاج الفعلي يكون عند نقطه تقع تحت منحنى إمكانيات الإنتاج. ومع التغلب على المعوقات السابقة أو الحد من تأثيرها، يستطيع المجتمع أن ينتقل من النقطة أسفل المنحنى إلى نقطة أخرى قريبة منه أو تقع عليه.

وتعد المعونات الخارجية بما توفره من رأس مال لازم للاستثمار، فضلاً عن التقنية العالية المصاحبة لها، عاملاً مؤثراً في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، ومن ثم دفع الاقتصاد القومي نحو نقطة على منحنى إمكانيات الإنتاج، أي تحقيق الكفاءة الاقتصادية. أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند نقطة على المنحنى المعني، فإن المعونات الخارجية تساعد في نقل المنحنى إلى أعلى، وهذا يعني زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، أي زيادة الإنتاج الممكن تحقيقه باستخدام الموارد المتاحة وفي ضوء التقدم العلمي والتقني المتاح. وينعكس ذلك في المساهمة في تضييق الفجوة التنموية والتقنية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

٢ ـ الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي والمعونات الخارجية

إن نظرية النمو الداخلي لا تقرر وجود ارتباط مباشر بين المساعدات الخارجية والنمو ولكنها تقرر أن أي أثر محتمل لتلك المساعدات على النمو يأتي من خلال التأثير على محددات النمو، ولا سيما الاستثمار، فضلاً عن أن تدفق المساعدات سيزيد في دعم فعالية الدور الحكومي(١). ويتوقف الحجم من رأس المال الممكن استثماره في الاقتصاد القومي على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي. وقد كثر الجدل حول تحديد مفهوم الطاقة الاستيعابية، فقد وضعت تعاريف متعددة للطاقة الاستيعابية، إلا أنه لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لها. فقد حاول ميليكان (Milikan) وروستو (Rostow) في عام ١٩٥٧ تقدير رأس المال الأجنبي الإضافي اللازم لنقل الدول النامية إلى مرحلة النمو الذاتي (Self Sustained Growth)، وبنى الكاتبان تقديراتهما على أساس قدرة هذه الدول على استيعاب الموارد الإضافية، أي قدرتها على استخدام هذه الموارد الإضافية بصورة منتجة. وأشارالكاتبان إلى أن هذه القدرة تكون منخفضة في بداية مراحل التنمية الاقتصادية، ثم لا تلبث أن تتزايد مع استمرار دفع عجلات التنمية الاقتصادية في هذه الدول(٢).

ويرى روادان (Rodan) أن الطاقة الاستيعابية تتعلق بالقدرة على استخدام رأس المال بصورة منتجة، وأن رأس المال المستخدم لا يجب أن يولد إيرادات تغطي تكلفة الحصول عليه فحسب، بل أن يحقق أيضاً زيادة مناسبة في الدخل القومي(٣). أما مايكسل (Mikesell) فيعرف الطاقة الاستيعابية بالقدرة على استخدام الموارد المتاحة، بحيث تتحقق زيادات متتالية في الناتج القومي تعادل قيمتها الحاضرة قيمة الموارد المستثمرة(٤).

ويشير ألدر (Alder) إلى أن الطاقة الاستيعابية تتمثل في ذلك القدر من الاستثمار الممكن تنفيذه بمعدل عائد مقبول بافتراض توافر عوامل الإنتاج الأخرى المساعدة لرأس المال(٥). ويؤخذ على هذا التعريف عدم توضيحه المقصود بمعدل العائد المقبول وكيفية حسابه. أما هيغنز (Higgins) فيعرف الطاقة الاستيعابية بأنها كمية رأس المال والمعونات الفنية التي يمكن

(١) Robert Lensink and Oliver Morrissey, «Uncertainty of Aid Inflows and the Aid Growth Relationship,» (Credit Research Paper; no. 99/3, Centre for Research in Economic Development and International Trade, University of Nottingham, UK, March 1999).

(٢) Max F. Millikan and W.W. Rostow, *A Proposal: Key to an Effective Foreign Policy* (New York: Harper & Bros., 1957).

(٣) Paul Rosenstein-Rodan, «International Aid for Underdeveloped Countries,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 43, no. 3 (May 1961), pp. 107-138.

(٤) Raymond Frech Mikesell, *U. S. Private and Government Investment Abroad* (Eugene: University of Oregon Books, 1962), p. 365.

(٥) John Adler, *Absorptive Capacity: The Concept and its Determinants* (Washington, DC: Brookings Institution, 1965).

استخدامها بكفاءة في تحقيق زيادة الدخل القومي[٦]. ويعرف ستيفنز (Stevens) الطاقة الاستيعابية بأنها الحجم الأمثل من الاستثمار الممكن تنفيذه بنجاح خلال فترة معينة بافتراض توافر الموارد المالية اللازمة وباستخدام أفضل فنون الإنتاج المتاحة[٧]. وهناك بعض الكتاب الذين ركزوا في تعريفهم للطاقة الاستيعابية على أهمية الاستقرار الداخلي والخارجي للدولة، فيشترط كل من بالدوين (Baldwin) وماير (Mier) ألا يترتب على الاستقرار خلل جوهري في ميزان المدفوعات أو في الاستقرار الداخلي للدولة[٨]. أما التعريف الأكثر شيوعاً وتداولاً في الأوساط الاقتصادية والمالية في الدول الصناعية المتقدمة فهو «مجموع الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح خلال فترة زمنية معينة». ولكن يلاحظ أن هذا التعريف لا يتفق وظروف الدول النامية[٩].

ويرى الباحث أن القدرة أو الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي تتمثل في كمية رأس المال المحلي والأجنبي التي يمكن أن يستوعبها (يستخدمها) الاقتصاد القومي بكفاءة، أي الكمية التي يستطيع أن يستثمرها بصورة مجدية بحيث تؤدي إلى رفع كفاءة عناصر الإنتاج الأخرى، وذلك خلال فترة زمنية معينة، وفي المجالات المرغوبة، طبقاً لأهداف الخطة القومية. وبعد تحديد حجم الاستثمار الممكن تنفيذه بكفاءة، يتم تحديد مصادر تمويل ذلك الحجم، وتتعدد تلك المصادر وتختلف من دولة لأخرى. وتلعب المعونات الخارجية دوراً هاماً في تمويل الاستثمار في كثير من الدول المتخلفة أو الساعية للنمو ومنها دولة البحرين، حيث تبلغ نسبة مساهمة المعونات ١٠ في المئة تقريباً من إجمالي مصادر تمويل الاستثمارات في البحرين[١٠].

٣ ـ مصادر تمويل الاستثمار في الدول المتخلفة

تتمثل صور تمويل الاستثمار المطلوب في التمويل المحلي، ونقصد به المدخرات القومية بمختلف مصادرها والتمويل الأجنبي. ويمكن تقسيم المصادر المحلية للتمويل إلى

(٦) Benjamin Higgins, *Economic Development, Problems, Principles, and Policies* (New York: W.W. Notron, [1968]), pp. 579-585.

(٧) Willy J. Stevens, *Capital Absorptive Capacity in Developing Countries* (Leiden: A. W. Sijthoff, 1971), p. 35.

(٨) Gerald M. Meier [and] Robert E. Baldwin, *Economic Development: Theory, History, Policy* (New York: Wiley, [1957]), pp. 351-355.

(٩) يتم التفرقة عادة بين المفهوم التقليدي للطاقة الاستيعابية والذي يركز على فرص الاستثمارات الناجحة في الأجل القصير، وبين المفهوم المقترح والذي يتسع ليشمل المجالات الاستثمارية التي تبدو غير مربحة ولكنها جديرة بالاهتمام إذا ما أخذ في الاعتبار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية معاً. انظر: علي لطفي، «استراتيجية استخدام عوائد البترول العربي محلياً وعربياً ودولياً،» **[مجلة] جمعية الاقتصاديين العراقيين** (بغداد) (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦)، ص ٣٧٦، ووجدي محمود حسين في: **[مجلة] جمعية الاقتصاديين العراقيين**، العددان ٨٣ ـ ٨٤ (١٩٨٨)، ص ١٥ ـ ١٦.

(١٠) وزارة المالية، النشرة الإحصائية، مملكة البحرين، أعداد مختلفة.

قسمين أساسيين: مصادر الادخار الاختياري ومصادر الادخار الإجباري. وتتطلب تنمية وتعبئة المدخرات القومية الأخذ بسياسات مناسبة وفعالة لتنمية الادخار الاختياري والإجباري على حد سواء(١١).

يعرف الادخار الاختياري (Voluntary Saving) بأنه المبلغ الذي يقتطع اختياراً من الدخل، ولا ينفق على الاستهلاك أو يكتنز في الوقت ذاته. وينقسم الادخار الاختياري إلى: ادخار القطاع العائلي وادخار قطاع الأعمال.

يتمثل ادخار القطاع العائلي في الفارق بين مجموع دخول الأفراد الممكن التصرف فيها من ناحية، والإنفاق الخاص على ا لاستهلاك من ناحية أخرى. ويشمل ادخار القطاع العائلي أرصدة الودائع الادخارية في الجهاز المصرفي وصناديق توفير البريد، والسندات وبوالص التأمين على الحياة، فضلاً عن الأصول النقدية السائلة. كما يشمل الاستثمار المباشر، كقيام الأفراد ببناء مساكنهم الخاصة أو إصلاح أراضيهم الزراعية(١٢). ويتسم الادخار العائلي بانخفاض المستوى في الدول المتخلفة، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى انخفاض مستوى الدخل في هذه الدول، فضلاً عن ارتفاع الميل إلى الاستهلاك، كما يتسم هذا النوع من الادخار بسوء استخدام المدخرات المحققة، حيث يوجه جانب كبير من هذه المدخرات إلى مجالات غير منتجة يطلق عليها الاستثمارات السلبية (Passive Investment)، وتتمثل في اكتناز الذهب وتشييد المباني الفاخرة، فضلاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي بفعل أثر التقليد والمحاكاة للطبقات ذات الدخل المرتفع.

ينقسم قطاع الأعمال إلى:

أ ـ قطاع الأعمال العام: ويشمل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة التي

(١١) يتوقف الادخار القومي على الفائض الاقتصادي الذي يحققه أو يمكن أن يحققه المجتمع، وفي هذا المجال يذكر بول باران (P. Baran) أن أول متطلبات التنمية الاقتصادية هي تعبئة الفائض الاقتصادي الفعلي والفائض الاقتصادي الاحتمالي والفائض الاقتصادي المخطط. ويقصد بالفائض الاقتصادي الفعلي الفارق بين الإنتاج الفعلي الجاري للمجتمع واستهلاكه الفعلي الجاري، وهو بذلك يتطابق مع الادخار والتراكم الرأسمالي الجاريين. أما الفائض الاقتصادي المخطط فهو الفارق بين الإنتاج المخطط والاستهلاك المخطط، على أن الفائض الاحتمالي يمثل الفارق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعتبر استهلاكاً ضرورياً... لمزيد من القراءة حول الفائض الاقتصادي، انظر: بول باران، **الاقتصاد السياسي والتنمية**، ترجمة أحمد فواد بلبع (القاهرة: دار القلم، ١٩٦٧)، ص ٩٠ ـ ١٠٧، وعبد الهادي علي النجار، **الفائض الاقتصادي الفعلي ودور الضريبة في تعبئته بالاقتصاد المصري** (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤)، ص ١٣ ـ ٦٣.

(١٢) انظر تحليلاً لأهم نظريات الاستهلاك في: لبنى محمد أبو العلا، «دالة الاستهلاك في مصر وتوقعات سنة ٢٠٠٠،» (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٤)، ص ١٢٢ وما بعدها، وحمدية زهران، «مشكلات التنمية ووسائل تمويلها،» (أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠)، ص ١٣.

تملكها الحكومة. ويتمثل ادخار هذا القطاع فيما يؤول إلى الحكومة من أرباح هذه المشاريع العامة. وتتحقق الأرباح من الفارق بين نفقات الإنتاج والإيراد المتحصل من تسويق المنتجات. ويتوقف مقدار هذه الأرباح عند ثبات مستوى الضرائب على:

(١) السياسة السعرية التي تحدد أثمان المنتجات ومستوى ومقدار النفقات بما فيها الأجور والرواتب التي يتقاضاها العاملون في هذا القطاع.

(٢) تطور مستوى الكفاءة الإنتاجية في جملة المشاريع التي يتكون منها قطاع الأعمال العام.

ب ـ قطاع الأعمال الخاص: يشمل قطاع الأعمال الخاص المحلات التجارية والمصانع الصغيرة والمتوسطه بالإضافة إلى الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة المملوكة ملكية خاصة. وتتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح غير الموزعة. ويلاحظ صعوبة حصر مدخرات هذا القطاع في الدول المتخلفة نظراً إلى الكثير من العقبات، مثل عدم كفاية البيانات ولاسيما بالنسبة إلى قطاع الأعمال غير المنظم. يضاف إلى ذلك أن معظم مدخرات هذا القطاع يعاد استثمارها ذاتياً، سواء في تجديد وتوسيع المشاريع ذاتها أو في إنشاءمشاريع أخرى مرتبطة بها.

أما الادخار الإجباري فيعرف بأنه ذلك الجزء الذي يقتطع إجبارياً من دخول الأفراد بعيداً عن حاجة الاستهلاك. ويحتل الادخار الإجباري أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي المعاصر، نظراً إلى حجم المدخرات الاختيارية، وعدم فاعلية أساليب تعبئته وزيادة حجم هذه المدخرات، ويتمثل الادخار الإجباري في الادخار الحكومي والتمويل التضخمي. ويتكون الادخار الحكومي من الفارق بين إيرادات الحكومة ومصروفاتها الجارية. لذلك فإنه يمكن زيادة الادخار الحكومي في الدول المتخلفة عن طريق زيادة حصيلة الضرائب مع بقاء النفقات الحكومية من دون زيادة، أو زيادتها بنسبة أقل من نسبة زيادة الضرائب أو خفض المصروفات الجارية مع بقاء الحصيلة الضريبية كما هي أو الجمع بين الأسلوبين. ويتوقف مستوى الادخار الحكومي على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة، حيث يرتفع مستوى الادخار الحكومي كلما سارت الدولة خطوات كبيرة في طريق التنمية الاقتصادية.

ويتحقق التمويل التضخمي عندما تقوم الحكومة، بعد تثبيت الدخول النقدية، بزيادة كمية النقود من خلال إصدار نقدي جديد، بحيث لا يؤدي الإصدار الجديد إلى زيادة الادخار النقدي من دخل معين، أي لا يؤدي إلى خفض الطلب على الاستهلاك، بل يؤدي هذا الإصدار النقدي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك ومن ثم إلى ارتفاع الأثمان، على أن يؤدي ارتفاع الأثمان مع ثبات الدخول النقدية إلى انخفاض الكمية المشتراة من السلع. وبذا تكون الحكومة قد حققت ادخاراً عينياً وليس نقدياً، ويلاحظ أن الادخار النقدي والإصدار النقدي يتفقان من حيث أن كلا منهما يحقق ادخاراً عينياً. ورغم ذلك فهناك فارق جوهري يميز بينهما

يتمثل في كيفية تحقيق الادخار العيني، فالادخار النقدي يؤدي إلى ادخار عيني عن طريق خفض الاستهلاك، بينما يؤدي الإصدار النقدي إلى تحقيق الادخار العيني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك[١٣]. ويلاحظ صعوبة تحقيق هذا النوع من الادخار في الدول المتخلفة، لأنه يعتمد على خفض مستوى الاستهلاك، إذ توجد صعوبات كبيرة تعترض خفض مستوى الاستهلاك من أهمها انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي في الدول المتخلفة، ولأن معظم الاستهلاك في تلك الدول يعد استهلاكاً ضرورياً[١٤].

ويعتبر انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة عاملاً أساسياً في توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار من سلع رأسمالية وسلع وسيطة وتقنية . . . إلخ. مما يمكن من استغلال الموارد الاقتصادية المعطلة. وهذا يؤدي، بالتأكيد، إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للدول المضيفة، كما تساهم رؤوس الأموال الأجنبية في تخفيف حدة العجز في ميزان المدفوعات، علاوة على أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة يمكن أن تزيد أيضاً من تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة ومن ثم رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

وبالنسبة إلى مصادر التمويل الخارجي فيمكن تقسيمها إلى مصدرين رئيسيين هما القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة. تتمثل القروض الخارجية في تلك الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف جهات الإقراض الأجنبية وبأشكال متعددة، مع التعهد بردها ودفع فائدة عنها وفق شروط معينة[١٥]. وتتمثل أهم أشكال القروض الخارجية في القروض الثنائية وقروض مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية. والقروض الثنائية هي تلك القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية، وبغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى هذه القروض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها من العامة أو الخاصة. وعلى الرغم من أن هذا النوع من القروض يتم في معظم الحالات على أسس تجارية بحتة من حيث سعر الفائدة، ومدة السداد وخلافه، فإنها تتأثر في توجيهها بالاعتبارات السياسية[١٦]. وتسمى القروض الحكومية أحياناً قروضاً عامة. ويتميز هذا النوع من القروض بأنه يعقد بشكل رسمي. ويتم تقديم القروض الحكومية الثنائية أو القروض العامة بإحدى الصور التالية:

(١٣) رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(١٤) ثار الجدل حول إمكانية استخدام الإصدار النقدي الجديد في تمويل التنمية الاقتصادية، فثمة اتجاهات مؤيدة، وأخرى معارضة، ولكل حججه ومبرراته.

(١٥) زين العابدين ناصر، **علم المالية العامة والتشريع المالي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦)، ص ٣٥٧ ـ ٣٦١.

(١٦) نبيل كحالة، **تمويل التنمية الاقتصادية ومشكلة العملة الصعبة** (القاهرة: معهد الدراسات المصرفية، ١٩٦٨)، ص ٩.

أ ـ قد يأخذ القرض العام شكل مبلغ معين من العملة القابلة للتحويل تقوم الجهة المقرضة بوضعه في تصرف الدولة المقترضة لتستخدمه في شراء مستلزمات التنمية ورفع كفاءة الاستثمار. ولاشك أن هذا النوع من القروض يعطي الدولة المقترضة مرونة أكبر في الحصول على مستلزمات التنمية من الأسواق التي تفضلها.

ب ـ قد تشترط الدولة المقرضة ضرورة إنفاق القرض الممنوح في الحصول على مستلزمات التنمية من أسواقها، أما في حالة عدم توافر بعض هذه المستلزمات في أسواق الدولة المانحة للقرض فيجوز للدولة المقترضة شراء تلك المستلزمات من الأسواق الأخرى. ويتضح من ذلك وجود قيد على الدولة المقترضة في البحث عن أفضل الأسواق لشراء احتياجاتها، لأنها تلتزم بالشراء من أسواق الدولة المقرضة.

ج ـ هناك نوع ثالث من القروض العامة تسمى القروض المقيدة أو المخصصة لتنفيذ مشاريع معينة، حيث يتخذ هذا النوع من القروض شكل تزويد الدولة المقرضة للدولة المقترضة بالمعدات اللازمة للمشروع المطلوب إقامته مع الخبراء اللازمين لإنشائه وتشغيله.. وهذا النوع من القروض يضمن للدولة المقرضة استخداماً حقيقياً للقرض الذي تمنحه، كما يفيد الدولة المقترضة أيضاً من ناحية مساهمة المشروع المنفذ في دفع التنمية الاقتصادية.

د ـ أما الإعانات والمنح فتتم بدون مقابل وإن تكن خاضعة في الغالب للاعتبارات السياسية ولإرادة الدولة المانحة التي تقرر المنح أو عدم المنح.

تعتبر رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة أحد مصادر التمويل الخارجي الهامة، وقد جرى العرف الدولي على تقسيم الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى استثمارات مباشرة، واستثمارات غير مباشرة، وتعرف الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة بأنها تلك المشاريع المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة مماثلة مع رأس المال الوطني بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع. وغالباً ما يتم دراسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أساس تقسيمها إلى استثمارات أجنبية مباشرة ثنائية، وتتم بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية مع رأس المال الوطني. وينشأ ما يسمى المشروع المشترك (Joint Venture)[(١٧)] والشركات المتعددة الجنسيات، وهي شركات لا ينظر إليها باعتبارها شركات قومية خالصة، على الرغم من وجود مركزها الرئيسي في دولة ما، وإنما ينظر إليها باعتبارها تجمعاً رأسمالياً

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول المشاريع المشتركة والجوانب القانونية لها.. انظر: إبراهيم شحاتة، «الإطار القانوني لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد ٢٤ (١٩٦٨)، ص ١٥٥؛ عبد الواحد محمد، **الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٧)، ص ٣٠ ـ ٣٣، و Russel B. Sunshine, «Joint Ventures in Developing Countries,» paper presented at: Special Investment Negotiations Seminar, October 1981.

إنتاجياً عبر الدول يشمل إقامة المشاريع الإنتاجية وما يتصل بها من فتح آفاق جديدة للتبادل، وذلك في المجالات كافة. وتسعى هذه الشركات دائماً للتوجه إلى المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح. تعمل هذه الشركات أيضاً، بصفة مستمرة، على تنويع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بشكل سريع ومرن بما يتلاءم وتحقيق أهدافها(١٨).

أما الاستثمارات الأجنبية الخاصة غير المباشرة، فتعرف بأنها تلك الاستثمارات التي تتدفق إلى الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو شركات أو مؤسسات أجنبية خاصة أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة أو في المشاريع التي تقوم بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أم عن طريق الأسهم التي تصدرها الدولة أوالمشاريع التي تقوم بها وتسمى أحياناً الاستثمارات الحافظة أو الاستثمارات المالية.

٤ ـ المناخ الاستثماري في البحرين

يعتبر اقتصاد مملكة البحرين، طبقاً لدليل الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٦ الذي تنشره مؤسسة التراث (Heritage Foundation) وصحيفة **وول ستريت جورنال** *(Wall Street Journal)*، الأكثر حرية في منطقة الشرق الأوسط، وترتيبه عالمياً هو الخامس والعشرون، ويرجع ذلك إلى رغبة البحرين في تنوع الاقتصاد لتقلل من الاعتماد على نفط البحرين الهابط سنة تلو أخرى، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي فيه. وتعمل مملكة البحرين جاهدة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بصوره كافة، وذلك من خلال العديد من الإجراءات، منها إقرار القوانين المحفزة للاستثمار والتجارة الثنائية مثل القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التصديق على قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المتعلق بإعفاء المنشآت الصناعية من الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على مدخلات الصناعة، والقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين مملكة البحرين والجمهورية اليمنية، والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار بين مملكة البحرين وجمهورية بيلاروسيا، والقانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التصديق على اتفاقية تبادل تشجيع وحماية الاستثمارات بين مملكة البحرين والجمهورية الفرنسية، والقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين مملكة البحرين وجمهورية بيلاروسيا، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إقامة منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجمهورية اللبنانية، والقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦بشأن التصديق على اتفاقية بين مملكة البحرين والاتحاد السويسري للإعفاء المتبادل من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال الناتج من

(١٨) لمزيد من التفاصيل. . .، انظر: Paul Streeten, «Multinationals Revisited,» *Finance & Development* (World Bank), vol. 16, no. 2 (June 1979).

عمليات النقل الجوي والبحري الدولية، فضلاً عن أن البحرين وقعت في عام ٢٠٠٥ اتفاقية تجارية ثنائية حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون أولى دول الخليج العربية التي تقوم بذلك[١٩]، كما تتبع المملكة وسائل مختلفة لجذب الاستثمارات الأجنبية، منها:

(١) تنظيم المؤتمرات والمعارض الإقليمية والدولية في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، خاصة تلك المتعلقة بالفرص الاستثمارية.

(٢) إنشاء المراكز والمؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.

(٣) العمل على تسهيل إجراءات تأسيس الشركات بهدف تشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية في إطار سعي المملكة لتشجيع المبادرة الفردية وإزالة القيود التجارية التي تحد من الانفتاح الاقتصادي والتجاري.

(٤) إقامة ما يزيد على عشر مناطق صناعية يتمركز معظمها في مواقع استراتيجية في أنحاء البلاد كافة بحيث توفر هذه المناطق تسهيلات لما يزيد على ٥٠٠ شركة صناعية مختلفة تنتج مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات. وقد أتاحت الحكومة مزايا عديدة لمستخدمي هذه المناطق، منها الإعفاءات الضريبية على واردات المواد الخام والبضائع شبه المصنعة والآلات والأدوات، بالإضافة إلى حرية التصدير وإعادة التصدير، الأمر الذي يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

(٥) الترويج للمشاريع الاستثمارية المتاحة في المملكة في الخارج باستخدام أحدث الوسائل التقنية والأفكار المبتكرة في عرض الفرص الاستثمارية المتاحة، مع التركيز على الاستثمارات التي تحمل الخبرات الأجنبية والتكنولوجية المتقدمة التي تساهم في ربط الصناعات الوطنية بالأسواق العالمية.

ثالثاً: الدراسات السابقة

تناول العديد من الدراسات المساعدات الأجنبية بأشكالها المختلفة من عدة أوجه، فبعض الدراسات قام بدراسة المفاضلة بين القروض والمنح[٢٠]، حيث رأى البعض أن القروض أكثر فائدة للدولة المضيفة من المنح والإعانات، فسداد خدمة القرض يتطلب الحرص من الدولة المستفيدة، وهو ما يحثها على استغلال القرض في مجالات أكثر ربحية تكفل ضمان سداد

(١٩) هشام عبد الباقي، «كيف نعظم الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة،» سلسلة مقالات، **جريدة الوسط** (البحرين)، ٢٠٠٦.

(٢٠) Matthew O. Odedokun, «Multilateral and Bilateral Loans Versus Grants: Issues and Evidence,» *World Economy*, vol. 27 (February 2004), pp. 239-263.

خدمته[٢١]، بينما يرى البعض الآخر أن المنح والإعانات أكثر فائدة، إذ إن تعاظم خدمة القروض تثقل كاهل الدول المضيفة، مما قد يوقعها فريسة للحلقة المفرغة للديون الخارجية[٢٢]، وهذا ما حدا اتحاد كاليفورنيا الدولي للمؤسسات المالية (IFIAC) إلى مطالبة مصارف التنمية بتقديم مساعداتها في صورة منح ومعونات[٢٣]. كما إن الأمم المتحدة حولت معظم المساعدات المقدمة عن طريق الاتحاد الدولي للتنمية (IDA) لتكون في صورة منح وإعانات، ودعت البنك الدولي إلى تقديم ٥٠ في المئة من إجمالي أرصدته في صورة منح وإعانات للدول المتخلفة. واهتم البعض ببيان تأثير كل من القروض والمنح بالتطبيق على بعض الدول[٢٤].

تناولت دراسات أخرى مدى فاعلية المساعدات الأجنبية في دفع النمو والتنمية في الدول المضيفة، وأيد البعض ضرورة عدم مشروطية تلك المساعدات[٢٥]، بينما رأى البعض الآخر ضرورة أن تكون تلك المساعدات مشروطة لزيادة فاعليتها[٢٦]. وفي حين اهتم بعض

(٢١) Devesh Kapur, «Do as I Say Not as I Do: A Critique of G-7 Proposals on Reforming the MDBs,» (Working Paper; 16, Center for Global Development, Washington, DC, 28 October 2002), and P. S. Heller and S. Gupta, «More Aid-Making It Work for the Poor,» *World Economics*, vol. 3, no. 4 (December 2002), pp. 131-146.

(٢٢) Kenneth S. Rogoff, «Straight Talk: Unlocking Growth in Africa: Aid for Humanitarian Purposes is Desperately Needed, but it Cannot be the Engine of Growth,» *Finance & Development*, vol. 40, no. 2 (June 2003), pp. 56-57.

(٢٣) «Report of the International Financial Institution Advisory Commission,» (International Financial Institution Advisory Commission (IFIAC), Washington, DC, US Congress, 2000), <http://www.house.gov/jec/imf/meltzer.htm>.

(٢٤) Sanjeev Gupta [et al.], «Foreign Aid and Revenue Response: Does the Composition of Aid Matter?,» (IMF Working Papers; 03/176, International Monetary Fund, Washington, DC, 2003), and Alex Mourmouras and Peter Rangazas, «Foreign Aid Policy and Sources of Poverty: A Quantitative Framework,» (IMF Working Papers; 06/14, International Monetary Fund, Washington, DC, 2006).

(٢٥) Dhaneshwar Ghura [et al.], «Sub-Saharan Africa: Growth, Savings and Investment, 1986-93,» (IMF Occasional Papers; no. 118, International Monetary Fund, Washington, DC, June 1995); Henrik Hansen and Finn Tarp, «Aid Effectiveness Disputed,» *Journal of International Development*, vol. 12, no. 3 (2000), pp. 375-398, and Michael Clemens, Steven Radelet and Rikhil Bhavnani, «Counting Chickens When they Hatch: The Short-term Effect of Aid on Growth,» (Working Paper; 44, Center for Global Development, Washington, DC, 22 July 2004).

(٢٦) Christopher Adam and S. A. O'Connell, «Aid, Taxation and Development in Sub-Saharan Africa,» *Economics and Politics*, vol. 11, no. 3 (1999), pp. 225-253; Jakob Svensson: «Foreign Aid and Rent-Seeking,» *Journal of International Economics*, vol. 51, no. 2 (2000), pp. 437-461, and «When is Foreign Aid Policy Credible?: Aid Dependence and Conditionality,» *Journal of Development Economics*, vol. 61, no. 1 (2000), pp. 61-84; Jean-Paul Azam and Jean-Jacques Laffont, «Contracting for Aid,» *Journal of Development Economics*, vol. 70 (2003), pp. 25-58, and Tito Cordella and Hulya Ulku, «Grant versus Loans,» (IMF Working Paper; 04/161, International Monetary Fund, Washington, DC, 2004).

الدراسات بتحليل أثر المساعدات إجمالاً على الدولة المضيفة[٢٧]، ركزت دراسات أخرى على تأثير المساعدات الأجنبية في بعض المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد المضيف[٢٨].

وقد تناولت دراسات الآثار السلبية التي قد تصاحب المساعدات الأجنبية للدولة المضيفة، مثل المرض الهولندي[٢٩]، وكذلك المشكلات التي قد تنجم عن الشروط والقيود المصاحبة لبعض المساعدات[٣٠]. وأكد بعض الدراسات الأثر السلبي للمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة وعلى الأثر السلبي الطويل المدى على القدرة التنافسية للدولة المضيفة[٣١]، في حين عرضت دراسات لصورة مزدوجة من الآثار[٣٢].

ويتضح من العرض السابق أن الدراسات السابقة، وعلى الرغم من تناولها للعديد من

(٢٧) Jean-François Ruhashyankiko, «Why Do Some Countries Manage to Extract Growth from Foreign Aid?,» (IMF Working Paper; 05/53, International Monetary Fund, Washington DC, March 2005), and Alex Mourmouras and Wolfgang Mayer, «The Political Economy of Conditional and Unconditional Foreign Assistance: Grants versus Loan Rollovers,» (IMF Working Paper; 04/38, International Monetary Fund, Washington, DC, March 2004).

(٢٨) Clemens, Radelet and Bhavnani, «Counting Chickens When they Hatch: The Short-term Effect of Aid on Growth»; Cristina Arellano [et al.], «The Dynamic Implications of Foreign Aid and Its Variability,» (IMF Working Paper; 05/119, International Monetary Fund, Washington, DC, June 2005); Henrik Hansen and Finn Trap, «Aid and Growth Regressions,» *Journal of Development Economics*, vol. 64, no. 2 (2001), pp. 547-570, and Alun H. Thomas, «Do Debt-Service Savings and Grants Boost Social Expenditures?,» (IMF Working Paper; 06/180, International Monetary Fund, Washington, DC, July 2006).

(٢٩) W. M. Coden, «Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation,» *Oxford Economic Papers*, vol. 36, no. 3 (1984), pp. 359-380; Alan Gelb, *Oil Windfalls: Blessing or Curse?*, World Bank Research Publication (New York: Oxford University Press, 1988); Ross Levine and David Renelt, «A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions,» *American Economic Review*, vol. 82, no. 4 (1992), pp. 942-963, and Christopher Adam and David Bevan, «Aid, Public Expenditure and Dutch Disease,» (WPS/2003-02, Centre for the Study of African Economies Series, Oxford, 2003).

(٣٠) Stephane Pallage and Michel Robe, «Foreign Aid and the Business Cycle,» *Review of International Economics*, vol. 9, no. 4 (November 2001), pp. 641-675; Alice Bulir and A. Javier Hamann, «Aid Volatility: An Empirical Assessment,» *IMF Staff Papers*, vol. 50, no. 1 (April 2003), pp. 64-89, and Alice Bulir and T. Lane, «Aid and Fiscal Management,» in: Sanjeev Gupta, Gabriela Inchauste and Benedict J. Clements, eds., *Helping Countries Develop: The Role of Fiscal Policy* (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2004).

(٣١) Raghuram Rajan and Arvind Subramanian, «What Undermines Aid's Impact on Growth?,» (IMF Working Paper; 05/126, International Monetary Fund, Washington, DC, June 2005).

(٣٢) P. Isard [et al.], «Foreign Aid and Macroeconomic Management: Overview and Synopsis of Key Lessons,» in: P. Isard [et al.], eds., *The Macroeconomic Management of Foreign Aid: Opportunities and Pitfalls* (Washington, DC: International Monetary Fund (IMF), 2006).

جوانب انسياب المساعدات الأجنبية للدول المتخلفة إلا دراسة تدفقات المنح والمعونات إلى الدول العربية، قد نالت قدراً ضئيلاً من الاهتمام، فضلاً عن أن تلك الدراسات لم تعط اهتماماً لقدرة الاقتصاد القومي على استيعاب تلك المعونات والمنح، وذلك باستخدام طرق قياس الحجم الأمثل للاستثمار، أي الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي. ومن هنا يأتي البحث الحالي ليسد الفجوة الموجودة من خلال تقدير الحجم الأمثل للمعونات استناداً إلى قدرة الاقتصاد القومي على الاستيعاب.

رابعاً: هدف البحث

يهدف البحث إلى استخدام نموذج دالة الإنتاج في صيغة كوب ـ دوغلاس لتقدير حجم الاستثمار الممكن تنفيذه بكفاءة في الاقتصاد البحريني (أي الطاقة أو القدرة الاستيعابية للاقتصاد البحريني)، ومن ثم تقدير الحجم الأمثل من المعونات التي يجب توفيرها لتنفيذ هذا الحجم من الاستثمار.

١ ـ النموذج

يعتمد التحليل على استخدام دالة الإنتاج المعروفة بدالة كوب ـ دوغلاس لتقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي كما يلي[٣٣]:

$$Y_t = L_a{}^a K^b{}_t$$

حيث تشير Y_t إلى الناتج القومي، وتشير L_t إلى عنصر العمل، وتشير K_t إلى رأس المال، وتشير a إلى مرونة الإنتاج الجزئية لعنصر العمل، وأخيراً تشير b إلى مرونة الإنتاج الجزئية لعنصر رأس المال. بأخذ لوغاريتم الطرفين:

$$\text{Log } Y_t = a \log L_t + b \log K_t$$

وبإجراء التفاضل بالنسبة إلى الزمن نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{d \log Y_t}{D_t} = A \frac{D \log L_t}{d_t} + b \frac{D \log k_t}{d_t}$$

(٣٣) هناك العديد من النماذج التي يمكن استخدامها في تقدير الطاقة الاستيعابية للاستثمار مثل المعامل المتنامي لرأس المال/ الإنتاج ونموذج الفجوتين ومعدل النمو التاريخي لرأس المال، ولكن وجدنا أن دالة الإنتاج هي الأكثر تناسباً للاقتصاد البحريني وطبيعة البيانات المتاحة.

ويمكن إعادة كتابة المعادلة بصورة مبسطة كما يلي :

$$T_y = aT_L + bT_k$$

حيث تشير T_y إلى معدل نمو الناتج القومي وتشير T_L إلى معدل النمو في عنصر العمل وT_K تشير إلى معدل النمو في رأس المال، بينما تشير a وb إلى المرونات الجزئية لعنصري العمل ورأس المال. وعلى هذا يكون :

$$T_k = \frac{Ty - aTL}{b}$$

وبمعرفة معدل نمو كل من العمالة والإنتاج، وكذلك مرونة الإنتاج الجزئية للعمل ورأس المال، يمكن تقدير معدل النمو المطلوب في الاستثمار لتحقيق معدل النمو المستهدف حسب الخطة القومية. بمعنى آخر، يمكن تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي على أساس أنها تعادل حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المرغوب فيه طبقاً لأهداف الخطة القومية.

٢ ـ مصادر البيانات

استخدمت البيانات للفترة الزمنية من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣، حيث تم استخدام قيمة المنتجات الحقيقية للتعبير عن الإنتاج من الحسابات القومية للبحرين، وتم الحصول على عدد العاملين من الجهاز المركزي للمعلومات في المملكة. وتم الحصول على بيانات الإعانات من ميزانية المملكة التي تصدرها وزارة المالية. أما بيانات رأس المال، فهي غير متاحة، ولكن المتاح هو بيانات الاستثمار والإهلاك بالأسعار الثابتة، وبافتراض متوسط إهلاك سنوي قدره ١٠ في المئة تم حساب رصيد رأس المال في عام ١٩٨٤، وبإضافة الاستثمار الصافي السنوي (بالأسعار الثابتة) تمكنا من حساب رصيد رأس المال باستخدام طريقة المخزون الدائم (Perpetual Inventory)[٣٤].

٣ ـ النتائج والتحليل

لقد تم استخدام بيانات الفترة (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٣) لتقدير دالة الإنتاج بالاستعانة بصيغة كوب ـ دوغلاس. والجدول رقم (١) يلخص نتائج تحليل الانحدار، حيث أن معظم المعاملات المقدرة مختلفة عن الصفر معنوية عند مستوى ٥ في المئة.

(٣٤) تم حساب رصيد رأس المال لعام ١٩٨٤ كالتالي : رصيد ١٩٨٤ = (إهلاك ١٩٨٤ / ٠,١) + استثمار ١٩٨٤ – إهلاك ١٩٨٤. أما لبقية السنوات فحسب كرصيد السنة السابقة مضافاً إليه الاستثمار ومطروحاً منه إهلاك السنة المعنية، فمثلاً رصيد ١٩٨٥ = رصيد ١٩٨٤ + استثمار ١٩٨٥ – إهلاك ١٩٨٥.

الجدول رقم (١)
نتائج تحليل الانحدار

المتغيرات	معاملات الانحدار	قيمة t	الخطأ المعياري
الثابت	٤,٨٣١(*)	٤,٢٠٠	٠,٤٩٩
العمل	١,٤٢٢	٣,٩٠١	٠,٣٦٥
رأس المال	-٠,٥٤٤	-١,٤٨١	٠,٣٦٧
R^2	٠,٨٨٠		
R^2 المعدلة	٠,٨٦٦		
N	٢٠		
F	٦٢,٢٩٠		

ملاحظة: (*) الثابت ٤,٨٣١ هي قيمة اللوغاريتم وتعادل ١٢٥,٣٤.

$$Y = 125.5\, L^{1.422} K^{-0.544}$$

الاختبارات الإحصائية لكلتا المعادلتين معنوية عند مستوى ٥في المئة، وتعكس درجة عالية من الارتباط. يمكن حساب معدل نمو رأس المال المطلوب من خلال المعادلة:

$$T_k = \frac{Ty - aT_L}{b}$$

حيث مرونة الإنتاج الجزئية بالنسبة إلى رأس المال = -٠,٥٤٤، ومرونة الإنتاج الجزئية بالنسبة إلى العمل = ١,٤٢٢، بافتراض أن معدل نمو عنصر العمل = ٤,٥ في المئة، وبافتراض أن معدل نمو الناتج المستهدف ٧ في المئة.

$$T_k = \frac{7-1.422*4.5}{0.544} = \frac{7-6.399}{0.544} = 1.1\%$$

أي أن معدل نمو رأس المال المطلوب لتحقيق معدل نمو الناتج المستهدف = ١,١ في المئة، وباستخدام النتائج السابقة تم تقدير الطاقة الاستيعابية للاستثمار في البحرين في الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٣ على أساس معدل النمو المستهدف للناتج القومي، وكانت النتائج كما هي واردة في الملحق (ب).

وقد كان متوسط مساهمة المعونات في حجم الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٣

(١٠ في المئة) تقريباً، ومن ثم أمكننا تحديد حجم الإعانات التي يجب أن تتوفر لتحقيق حجم الاستثمار الواجب استثماره (الممكن استثماره بكفاءة).

خامساً: خلاصة البحث

يعد انخفاض قدرة الدول العربية، ومنها مملكة البحرين، على استيعاب المساعدات الأجنبية عاملاً هاماً في انخفاض حجم المنساب من تلك المساعدات إلى الدول، ومن هنا اهتمت الدراسة بقياس حجم الاستثمار الممكن تنفيذه بكفاءة في الاقتصاد البحريني (الطاقة الاستيعابية للاستثمار)، ومن ثم جرى تقدير الحجم الأمثل من المعونات اللازم توافره حتى يتم تنفيذ حجم الاستثمار الأمثل. ومع التسليم بتوافر العديد من طرق تقدير الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي، فقد وجد الباحث أن طريقة دالة الإنتاج في صيغة كوب ـ دوغلاس هي الأكثر مناسبة للاقتصاد البحريني ولطبيعة البيانات المتوافرة.

واستخدمت بيانات الفترة (١٩٨٤ ـ ٢٠٠٣) لتقدير دالة الإنتاج ومن ثم تم تقدير الحجم الأمثل للاستثمار ثم تقدير الحجم الأمثل من المعونات التي يجب توافرها مستقبلاً للاقتصاد البحريني. ولا ريب في أن تقدير حجم المعونات الواجب توافرها في المستقبل يتيح لمتخذ القرار فرصة للتخطيط السليم لحجم الاستثمارات المستقبلية ومن ثم العمل على توفير المناخ والموارد المساعدة لتنفيذه بكفاءة ■

الملحق (أ)
البيانات المستخدمة في تقدير دالة الإنتاج
(مليون دينار ـ بالأسعار الثابتة)

السنـــة	الإنتاج	العمل	الاستثمار	الإهلاك	رأس المال
١٩٨٤	٢٩٣٥,٢	١٦٧,٢	٦٤٧,٢	١٩٠,٣	٢٣٥٩,٩
١٩٨٥	٢٨٥٠,٥	١٧٤,٤	٤٨٩,٥	٢١٢,٤	٢٦٣٧
١٩٨٦	٢٧٧١,٤	١٨١,٨	٣٦٧,٩	٢٣٢,٣	٢٧٧٢,٦
١٩٨٧	٢٩٢٧,٢	١٨٩,٦	٣٣٧,٦	٢٣٣,٣	٢٨٧٦,٩
١٩٨٨	٣٠٥٨,٨	١٩٧,٨	٣٢٥,١	٢٤٤,٥	٢٩٥٧,٥
١٩٨٩	٣٠٨٠,٥	٢٠٦,٣	٣٦٤,٢	٢٢٤,١	٣٠٩٧,٦
١٩٩٠	٢٧٧٢,٨	٢١٥,٣	٣٨١,٨	٢٢٢,٩	٣٢٥٦,٥
١٩٩١	٢٨٢٦,٢	٢٢٤,٩	٤٤٢,٤	٢٣٩,٤	٣٤٥٩,٥
١٩٩٢	٣٠٨٢,٢	٢٣٢,٦	٤٨٨,٥	٢٥٤,٥	٣٦٩٣,٥

يتبـــع

تابـــع

١٩٩٣	٣٤٦٨	٢٤٠,٢	٥٠٥	٢٥٠	٣٩٤٨,٥
١٩٩٤	٣٦٣٢,١	٢٤٨,٢	٣٦٨,٣٩	٢٧٣,٤	٤٠٤٣,٤٩
١٩٩٥	٣٦٧٩,٧	٢٥٦,٣	٣٣٤,٧٦	٢٧٧,٥	٤١٠٠,٧٥
١٩٩٦	٣٧٤١,٢	٢٦٤,٨	٢٥٢,٥٤	٢٨٦,٧	٤٠٦٦,٥٩
١٩٩٧	٣٨٥٣,٤	٢٧٣,٥	٢٥٣,٦	٢٨٧,١	٤٠٣٣,٠٩
١٩٩٨	٤٠١٦,٤	٢٨٢,٥	٢٩١,٤١	٣٠٤,١	٤٠٢٠,٤
١٩٩٩	٤٢٠١,٧	٢٩١,٧	٣٢٥,٩٤	٢٠٥,٦	٤١٤٠,٧٤
٢٠٠٠	٤٤٩٨,٨	٣٠١,٣	٣٨٤,٨٤	٢٧٧,٨	٤٢٤٧,٧٨
٢٠٠١	٤٥٤٥,٦	٣١١,١	٣٩٢,٩٩	٢٢١,٧	٤٤١٩,٠٧
٢٠٠٢	٤٨٦٨,٩	٣١٩,٩	٥١٤,٧٦	٢٢٠,٦	٤٧١٣,٢٣
٢٠٠٣	٥٢٤٤,٦	٣٣٠,٥	٦٤٣,٨٥	٢٣٦	٥١٢١,٠٨

الملحق (ب)
الحجم الأمثل المقدر للاستثمار والإعانات خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٣

السنـــة	الحجم الأمثل للاستثمار	الحجم الأمثل للإعانات
٢٠٠٤	٧٠٨,٢٤	٧٠,٨٢
٢٠٠٥	٧٧٩,٠٦	٧٧,٩١
٢٠٠٦	٨٥٦,٩٦	٨٥,٧٠
٢٠٠٧	٩٤٢,٦٦	٩٤,٢٧
٢٠٠٨	١٠٣٦,٩٣	١٠٣,٦٩
٢٠٠٩	١١٤٠,٦٢	١١٤,٠٦
٢٠١٠	١٢٥٤,٦٨	١٢٥,٤٧
٢٠١١	١٣٨٠,١٥	١٣٨,٠١
٢٠١٢	١٥١٨,١٦	١٥١,٨٢
٢٠١٣	١٦٦٩,٩٨	١٦٧,٠٠